بصداقة أميركا دون أن تأخذ بالاعتبار «مصالح اميركا ودول الغرب الأخرى في المنطقة. فالأميركيون يصرون على رؤية مصر والسعودية والأمارات العربية كحلفاء مفضلين ومهمين، ليس أقل من اسرائيل في نظام الدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**).

وعلى ذلك، فمن يحتاج من في مجال العلاقات القائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة؟ فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تدخلا في الأزمة، وهما موجودان داخلها، وإن إي حل، حتى لو جاء عن طريق عمل عسكري، لا بد من أن يأتي «عبر مفاوضات سياسية تشارك فيها الدولتان الأعظم منذ الآن» (حفاي اتشد، **دافار**،١٣/٥/١٩٨١). لذلك، على اسرائيل أن تنسق مواقفها مع واشنطن، لأن الولايات المتحدة «لا تحتاج إلى موافقة اسرائيل في اتصالاتها مع الاتحاد السوفياتي، ولا حتى في مناقشات مجلس الأمن. واسرائيل هي المعنية بأن لا تضعها الولايات المتحدة أمام حقائق سياسية مطلقة وبأن تشاركها في بلورة خطواتها» (**المصدر نفسه**).

وأخيراً، تقول الأوساط الاسرائيلية إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي «يستطيعان كبح جماح أتباعهما، فلا يجرانهما إلى أعمال لا تتلاءم مع حسابات كل منهما لمصالحه وتقديراته، ومنها حسابات داخلية وسياسات عربية. وبذلك، يوجد في الوضع عوامل كثيرة جداً، حتى إن التوقع إن لم يكن مستحيلاً فقد أصبح صعباً جداً» (اريئيل غيناي، **يديعوت احرونوت**، ١٠/٥/١٩٨١).

قوة المراقبة في سيناء: وفي ظل هذا الوضع، استمرت أطراف اتفاقيات كامب ديفيد، الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، في مباحثاتها لتشكيل القوة متعددة الجنسية للمراقبة في سيناء. وتشير المصادر المطلعة، في هذا السياق، إلى أن الاميركيين يقترحون «تشكيل قوة يتراوح عددها بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ جندي منظمين في ثلاث كتائب، احداها ستكون كتيبة أميركية مزودة بسلاح خفيف» (**هآرتس**، ٤/٥/١٩٨١). وتقول التقديرات أن مساهمة الولايات المتحدة ستكون بحدود ألف جندي، دون أن يتم ربط ذلك بالحجم النهائي للقوة. أما الدول الأخرى التي ستشارك في القوة فهي: كندا، نيوزيلنده، استراليا، نيبال، فيجي.

ورغم أن الاتفاق على تشكيل القوة أصبح تاماً، إلّا أن المصادر المطلعة أشارت إلى استمرار وجود نقاط للخلاف تتمحور حول طلب المصريين أن تكون القوات ذات «طابع مؤقت بانتظار تشكيل قوة أخرى بإشراف الأمم المتحدة. بينما تطالب اسرائيل منح القوة صفة الديمومة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٥٠، ٢٦ و٢٧/٥/١٩٨٠، ص٥).

وفي هذا الاطار، عقدت اللجنة العسكرية المصرية – الاسرائيلية المشتركة اجتماعاً لها في القاهرة، يوم ٢٨ أيار (مايو)، وكان على جدول أعمالها ثلاثة مواضيع هي: «القوة متعددة الجنسية، اخلاء سيناء كلياً، علاقات القاهرة ومنظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٥٣، ٢٩ و٣٠/٥/١٩٨١، ص٦). وظهر، من خلال الاجتماع، أن هناك خلافات لا تزال قائمة، فإسرائيل تفضل «تشكيل قوة ضخمة تضم ٤٠٠٠ رجل، في حين تفضل مصر الاكتفاء بقوة صغيرة. كما لا تزال هناك خلافات بشأن صلاحيات هذه القوة والهيئة التي ستستمد منها صلاحياتها» (**المصدر نفسه**). اضافة إلى هذا، فقد أعربت مصر عن رغبتها في تنفيذ الجلاء النهائي عن سيناء في وقت أقرب من الموعد المحدد له. ويرى الطرفان، بالنسبة لهذه المواضيع، وجود مجال «للقيام بمبادرات تنم عن حسن نية بشكل متبادل» (**المصدر نفسه**). وقد أجل البحث بهذه المواضيع لطرحها في لقاء القمة الذي عقد بين بيغن والسادات يوم ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨١.

وأثارت اسرائيل مع مصر، في اطار اللجنة العسكرية المشتركة، ما تسميه بالعلاقات بين القاهرة ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويطرح هذا الموضوع على ضوء النشاط الفدائي المتزايد في قطاع غزة، لأن مصدر هذا النشاط «يأتي من مصر. اضافة إلى الأنباء التي تتحدث عن فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في العريش» (**المصدر نفسه**). وذكر مراسل اذاعة اسرائيل أن المندوبين الاسرائيليين، في اللجنة، أعربوا عن